منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

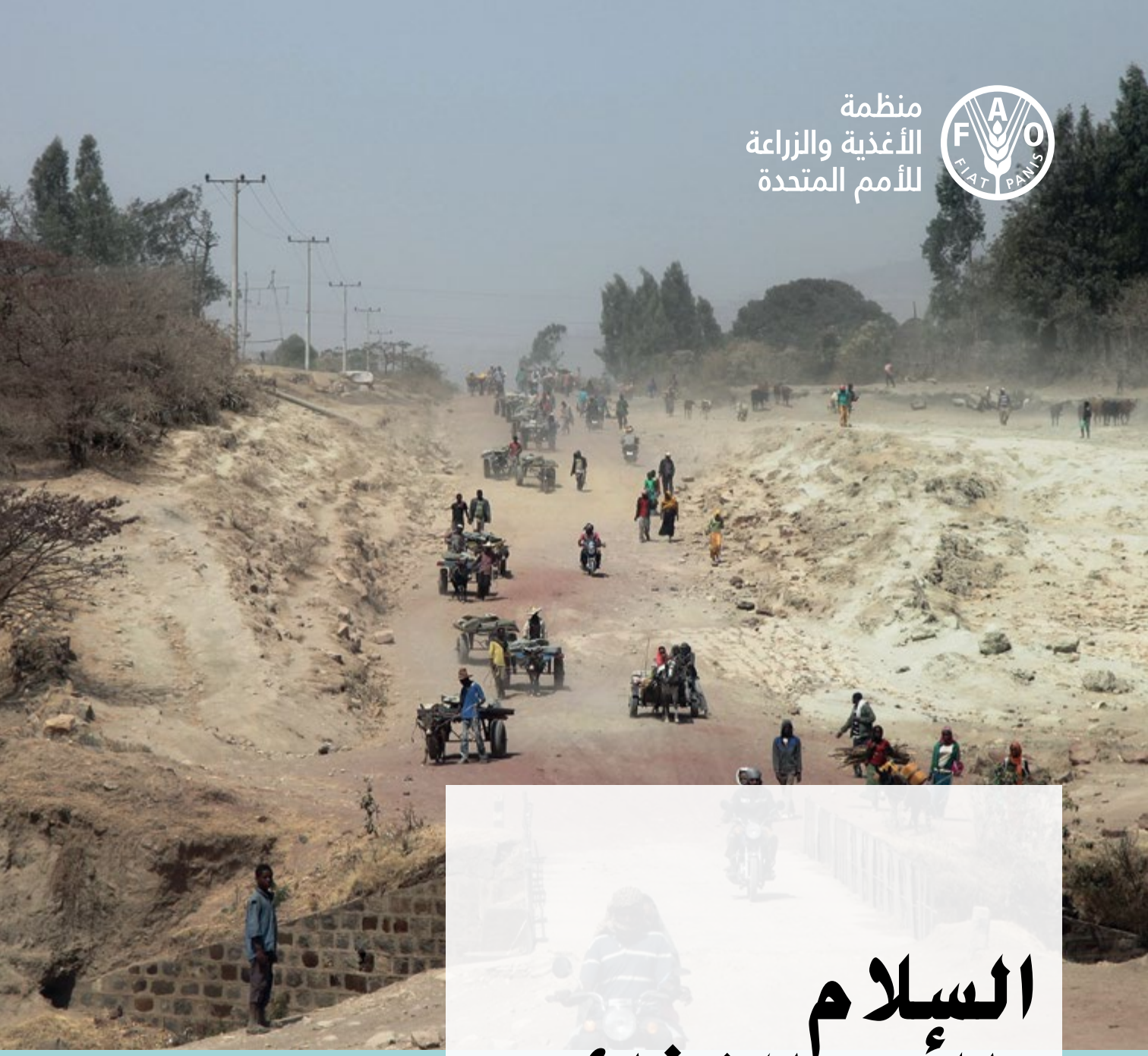

السلام والأمن الغذائي

الاستثمار في القدرة لتوفير سبل عيش ريفية مستدامة وسط النزاعات

تتضمن
مذكرة تقنية

مقدمة

لقد دخل جنوب السودان في نزاع مدني في ديسمبر/كانون الأول 2013. وقد نجم عن هذا النزاع 2.8 مليون شخص، أي ما يقارب ربع السكان ، يعانون حالياً من حالة مترديّة من انعدام الأمن الغذائي والتغذية. وقالت إحداهن، تدعى نيالين كوونغ وهي مريضة تتغذى عن طريق التنقيط في الوريد، لطبيب مستشفى المخيم: "أنا لست مريضة، بل إنني جائعة". فقدت نيالين زوجها وابنيها وقطيع الماشية الذي كانت تمتلكه الأسرة في هجوم على قريتها. بعدها، لجأت نيالين مع بناتها والعديد من الأسر الأخرى للاحتماء في الجزر التي تحيطها أميال من المستنقعات. حينها أُصيبت نيالين بالإسهال بسبب سوء التغذية الحاد، حيث أنها كانت لا تأكل سوى القليل، ولم يعد جسدها قادراً على امتصاص المواد الغذائية الضئيلة المتاحة. بعد العلاج، عادت نيالين إلى بناتها، وبمساعدة المعدات التي وزعتها منظمة الأغذية والزراعة، أصبحت الآن قادرة على صيد الأسماك من أجل البقاء على قيد الحياة، وتوافرت لها مقومات سبل عيش جديدة.

ليست حالة نيالين سوى مثالا على الجوع الذي خلفه النزاع والآثار المدمرة التي ألحقها بقدرة الفرد والأسرة على التحمل والصمود وتقويضه لسبل العيش في الأرياف، وهناك الملايين مثل نيالين. تعتبر الزراعة هي الوسيلة الوحيدة للبقاء على قيد الحياة بالنسبة للعديد من الأشخاص المتضررين من النزاع. ولتناول ذلك، يلزم إجراء بعض التدخلات لإنقاذ الحياة، بل ويتطلب الأمر دعم سبل العيش والقدرة على التحمل والصمود، حتى في الأوضاع البائسة وغير الآمنة.

تؤثر معظم النزاعات في المقام الأول على المناطق الريفية وسكانها، ولا سيما النزاعات المدنية التي تضاعفت ثلاث مرات في السنوات الأخيرة وأصبحت اليوم أكثر إنتشاراً من النزاعات المسلحة مع تزايد مستمر في مدتها. وتؤدي هذه النزاعات إلى أضرار جسيمة على الزراعة وإنتاج الأغذية والنظم الغذائية، كما ينجم عنها نهب للمحاصيل والماشية، وتسبب خسائر في الأصول والدخول. ونتيجةً لذلك، أصبحت النزاعات المدنية من العوامل الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، سواء الحادة أم المزمنة.

تزيد نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية في البلدان التي تعيش نزاعات وأزمات ممتدة عن غيرها من البلدان النامية بنحو ثلاثة أضعاف. في الوقت الحالي، يعيش ما يقرب من 167 مليون شخص ممن يعانون نقص التغذية في بلدان تمر بأزمات ممتدة، بحيث يعاني ما يقرب من خمس السكان من الجوع. وتزداد حدّة أثر سوء التغذية لدى الأطفال، مما قد يؤدي إلى إعاقات عقلية وجسدية مدى الحياة خاصة إذا كان الطفل في سنّ حرجة من عمره. فللنزاعات إذا آثار دائمة على التنمية البشرية تدوم لعدة أجيال.

قد يُسفر انعدام الأمن الغذائي عن نشوب نزاع: فقد أدت الزيادات الحادة في أسعار المواد الغذائية في عام 2008، والتي تزامنت مع انخفاض دعم المواد الغذائية والوقود إلى نقص الدخل للسكان، ولا سيما في المناطق الحضرية والسكان وتسببت في إندلاع أعمال شغب احتجاجا على قلة الغذاء في الكثير من البلدان. ومن شأن مصادرة الأصول، مثل الأراضي أو الماشية أو غيرها من العوامل التي تهدد الأمن الغذائي أن تشعل النزاع. وقد يؤدي انخفاض فرص الحصول على الغذاء إلى تفاقم عوامل أخرى للاحتجاج والسخط، مثل الفقر والبطالة والتهميش.

ويعد توحيد الجهود لاستعادة ودعم سبل العيش القادرة على المجابهة، وبذل المساعي لبناء السلام وحل النزاعات أمرا حاسما لتحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي والتغذية.

من شأن الاستثمار في القدرة على التكيف والصمود والأمن الغذائي أن يساعد في محاربة الجوع وبناء السلام

سوريا
أسرة في إحدى ضواحي دمشق
©FAO/Faidutti

وقد يؤدي الاستثمار في الأمن الغذائي إلى تعزيز الجهود لتفادي نشوب النزاعات ونشر السلام المستدام على حدّ سواء. ذلك، عملت المنظمة على مدى عقود في كل من المجال الإنساني ومجال التنمية من أجل حماية وحفظ واستعادة سبل كسب العيش والحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتحسين قدرات سبل العيش والنظم الزراعية.
كما تدعم المنظمة الاستثمار في القدرات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية للحد من الفقر وبناء نظم غذائية وزراعية مستدامة.

على سبيل المثال، يمكن أن يساهم دعم سبل العيش القائمة على الزراعة وضمان التغطية الفعالة لنظم الحماية الاجتماعية ومعالجة قضايا حيازة الأراضي والوصول إلى الموارد الطبيعية وتعزيز فرص العمل للشباب، بشكل فعال في بناء السلام والقدرة على التعافي بعد النزاعات. ومن شأن هذه العوامل أيضاً أن تساعد الأفراد على البقاء على أراضيهم لشعورهم بالأمان وعلى تهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين والمهاجرين والمشردين.

تقر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هذه التحديات، وتعتبر السلام شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية، بل وأحد نتائج التنمية في حد ذاتها. ويركز الهدفان الأول والثاني للتنمية المستدامة على القضاء على الفقر والجوع وتحقيق الأمن الغذائي واستدامة الزراعة. ووفقاً لخطة 2030، يُعد تحقيق هذه الأهداف أمراً حاسماً لتحقيق هدف آخر ألا وهو ضمان بناء مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد.

اعترافاً بضرورة الجمع بين منع الأزمات والحفاظ على السِلم، تماشيا مع مسئوليات منظمة الأمم المتحدة المحددة في الميثاق، تفتح خطة عام 2030 الطريق لنُهج جديدة تعاونية تجمع بين المساعدة الإنسانية ومنع النزاع من خلال جهود بناء القدرة على المجابهة والصمود.

يجب أن تعمل منظومة الأمم المتحدة بطريقة متكاملة ومترابطة لتقديم المساعدات الإنسانية في الوقت المطلوب ولبناء القدرة على التحمل والصمود للحد من المخاطر وتخفيف حدة النزاعات ومنعها والحفاظ على السلام.
وتلعب المنظمة وشركائها دوراً رئيسياً على كافة هذه الأصعدة، وذلك بالاستناد إلى تجارب ناجحة. ونعرض فيما يلي بعض الأمثلة التي توضح كيف يمكن حصد ثمار السلام من التدخلات التي تدعم الزراعة والأمن الغذائي.
وللقضاء على الجوع، لابد من الحد من النزاعات المسلحة والفقر المدقع ومعالجة عواقبهما. وبالإضافة إلى القضاء على الجوع، يعد السلام أمراً حتمياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يسهم كل من الأمن الغذائي والزراعة إسهاماً كبيراً وغير ملحوظاً غالباً في التعامل مع هذا التحدي العالمي.

حقائق وأرقام

1 نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية ويعيشون في بلدان تعاني من النزاعات والأزمات الممتدة **تزيد بنحو ثلاثة أضعاف** عن نسبة من يعيشون في البلدان النامية الأخرى.

2 هناك احتمال نسبته 40 في المائة لعودة البلدان الخارجة من نزاع والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي **إلى النزاع مرة أخرى** خلال عشرة سنوات.

3 توفر الزراعة نحو ثلثي **فرص العمل**. وتساهم بنحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي تمر بأزمات ممتدة.

4 تسببت النزاعات المدنية في خسارة 438 كالوري من متوسط استهلاك الفرد من الطاقة الغذائية في **الصومال**، أي نحو 20 في المائة من الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية اليومية.

5 تعتمد نسبة 80 في المائة من سبل العيش في جنوب السودان على **تربية الماشية**، وقد بلغ حجم خسائر هذا القطاع خلال فترة النزاع الحالي 2 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي.

6 منذ عام 2000، تركزت نسبة 48 في المائة من النزاعات المدنية في أفريقيا، وتحديداً في المناطق التي يدعم فيها **الوصول إلى الأراضي الريفية** سبل عيش العديد من الأشخاص، وكانت مشاكل الأراضي هي السبب في نشوب النزاعات بين 27 من أصل 30 بلد في أفريقيا.

7 تقلصت **فرص الإلتحاق بالمدارس** بالنسبة إلى نساء المايا في ريف غواتيمالا خلال الحرب الأهلية التي امتدت ما بين (1985- 1997)، بنحو 30 في المائة مقارنةً بالأجيال الأقدم والأكبر سناً.

8 أجبرت النزاعات والعنف في كل يوم من عام 2014 ما يقرب من 42 500 شخص على الفرار من منازلهم للبحث عن الآمان سواء داخل أوطانهم أم خارجها. ولم تعد سوى نسبة ضئيلة من **اللاجئين** (1 في المائة) إلى ديارهم خلال السنوات الثلاثين الماضية.

9 في عام 2014، بلغت نسبة **الأطفال** بين اللاجئين 51 في المائة، وكانت هذه أعلى نسبة تم تسجيلها في أكثر من 10 سنوات.

هناك علاقة وثيقة بين النزاع والعنف والجوع

تأثير الحروب الأهلية التي نشبت في القرن العشرين على الجوع من حيث متوسط الطاقة الغذائية التي فقدها الفرد

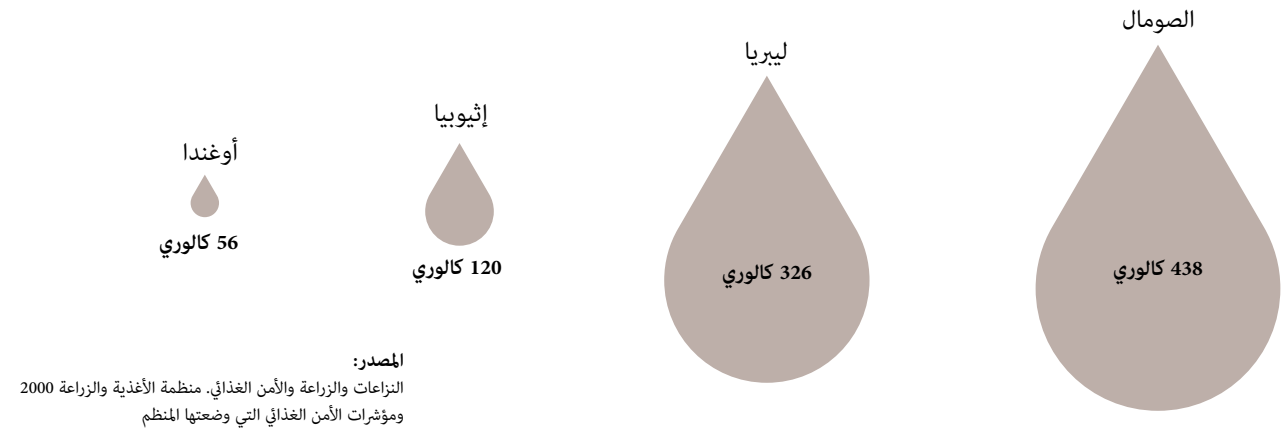

المصدر:
النزاعات والزراعة والأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة 2000
ومؤشرات الأمن الغذائي التي وضعتها المنظم

العلاقة بين العنف والجوع

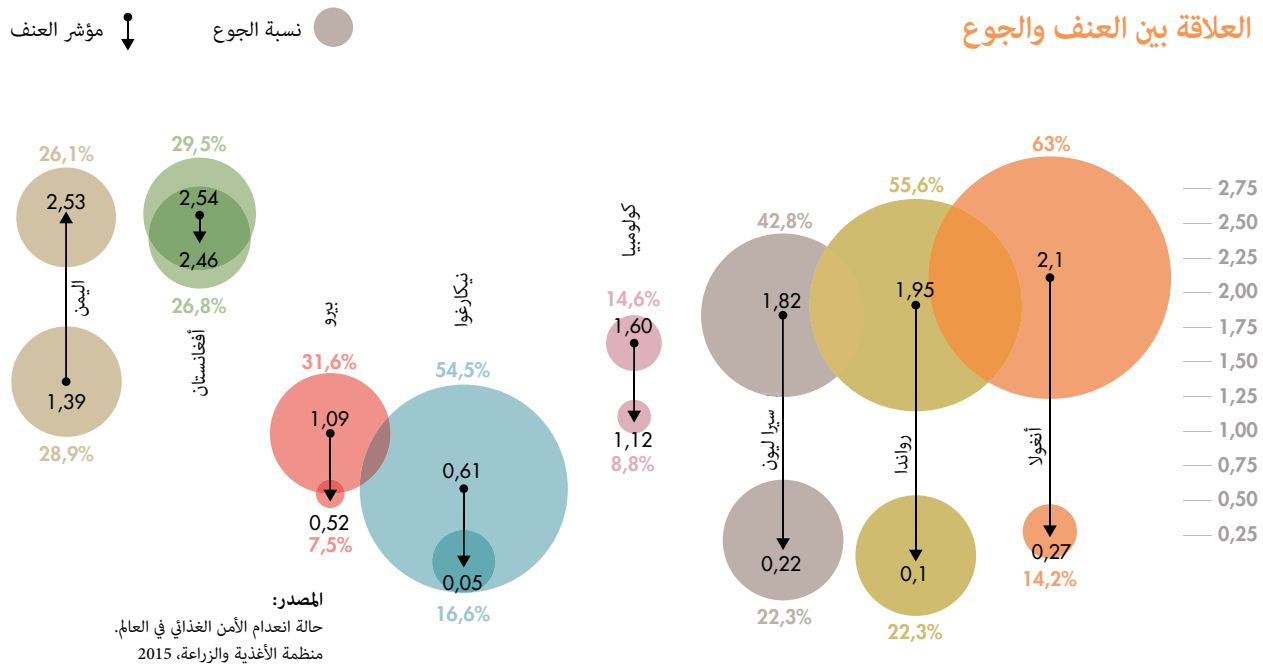

المصدر:
حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم.
منظمة الأغذية والزراعة، 2015

أمثلة على أعمال المنظمة

لا بد من استغلال المساعدة الدولية لتعزيز القدرة وسد الفجوة بين الاستثمارات البشرية والإنمائية.
يجب أن تكون الأهداف المرجوة هي تحقيق الأمن الغذائي وحماية سبل العيش في الأرياف.
ومن الممكن أن يؤدي الاستثمار في مجال الزراعة دوراً محورياً في صنع السلام.

الأمن الغذائي المستدام أثناء النزاعات

على الرغم من النزاع المستمر، لا يزال الإنتاج الزراعي ممكناً في كثير من المناطق في سوريا. وفي وسط العنف الدائر، تعمل منظمة الأغذية والزراعة في 13 محافظة من المحافظات السورية الأربع عشرة وتواصل مساعدة العائلات على البقاء على أرضها إذا كان الوضع آمناً، وتشجعهم على الاستمرار في إنتاج الغذاء لإطعام أنفسهم ومجتمعاتهم وبلدهم.

باستخدام البذور المحسنة التي قدمتها المنظمة، تمكن المزارعون، من الاستفادة إلى أقصى حد من المناطق المزروعة. فعلى الرغم من التحديات والعقبات الضخمة التي واجهت المزارعين السوريين في 2015، إلا أنهم تمكنوا من إنتاج 2.4 مليون طن من القمح، أي نحو 60 في المائة من متوسط إنتاجهم قبل نشوب النزاع.

حيث مكنت "أدوات الإنتاج في فناء المنازل الخلفي" العائلات المتضررة من النزاع من إنتاج طعام مغذٍ على مقربة من منازلهم، مما ساعد على تغيير حالهم سريعاً إلى الأفضل، والحصول على عائد هم في أمس الحاجة إليه.

أما حزم لوازم تربية الدواجن، فكانت تفيد النساء على وجه الخصوص، نظراً لأنهن كثيراً ما يحصلن على عائد زهيد أو لا يحصلن على أي عائد على الإطلاق، ولأنهن المسئولات الأساسيات عن تربية الدواجن في سوريا.

وإلى جانب ذلك، تساعد الحدائق المصغرة العائلات التي تم تهجيرها على زراعة الخضروات والجذريات والدرنات والأعشاب في أي مكان دون استخدام الأرض. يمكن أن تساهم تلك الأنشطة في تحسين التغذية المنزلية، وتخفيف الضغط الملقى على أعباء المجتمعات المضيفة، مما يخفف من حدة التوترات، ولا سيما في الحالات التي تتعرض فيها إمدادات الغذاء والأسواق لضغط شديد.

معلومات حول الإجراءات المبكرة

لابد من إخطار الأطراف المعنية والتوصل إلى إجماع فني بشأن خطورة انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما خلال فترات النزاع عندما تكون هناك أخطار تهدد الوصول إلى الغذاء. تتعاون المنظمة مع 11 شريكاً مختلفاً، بما فيها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية الجهات المانحة والهيئات الحكومية الدولية الإقليمية العاملة في مجال الأمن الغذائي، بهدف تعزيز نهج ومعايير مشتركة لتحليل الأمن الغذائي في مرحلة الأمن الغذائي المتكامل.

ينبغي دعم الأمن الغذائي والزراعة طوال فترة النزاع

جنوب السودان

الجوع متفشّ بين اللاجئين
©FAO/Burgeon

أمثلة على أعمال المنظمة

التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي هو مجموعة من الأدوات الموحدة المعيارية التي تُستخدم حالياً في أكثر من 20 بلداً للحصول على أدلة ومعلومات عن أسباب أزمات الغذاء والتغذية وقسوتها، فضلا عن حالة انعدام الأمن الغذائي المستمرة.

تلعب منظمة الأغذية والزراعة دوراً محورياً في التعريف بوجود المشكلة وحشد الاستجابات العالمية والوطنية عندما تؤثر النزاعات على الأمن الغذائي. ولم يقرر المجتمع الإنساني ومجتمع التنمية التدخل على نطاق واسع في الصومال إلا بعد إعلان الفريق المعني بالتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الانسانية عن وجود مجاعة هناك (المستوى الخامس من مقياس التصنيف وأسوأ درجاته) في يوليو/تموز 2011.

ربما منعت هذه التدخلات الكثير من حالات الجوع، وخلقت تدريجياً ظروفا لتحقيق الانتعاش، ولكن الاستجابة تأخرت كثيراً. فقبل الإعلان عن المجاعة ببضعة أشهر، أشارت المنظمة وشركاؤها إلى أن الوضع كان آخذاً في التدهور، ووضعت العديد من المجتمعات بالفعل في حالة الطوارئ الإنسانية في المرحلة الرابعة من التصنيف المتكامل. وربما كان من الممكن تجنب معظم حالات الوفاة والتي بلغت 250 ألف حالة كلها بسبب المجاعة في الصومال في أواخر عامي 2010 و2011، إذا وضع المجتمع الدولي في اعتباره التحذيرات المبكرة للتصنيف المتكامل.

تعتبر تقارير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي من أهم أدوات إثراء القرارات التي تتخذها أغلبية الأجهزة الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنتديات الإنسانية.

في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، ساعد هذا التصنيف على تنسيق وترتيب أولويات المساعدات الإنسانية لتحقيق الأمن الغذائي، والمساعدة في تخفيف الآثار الإنسانية المترتبة على النزاعات التي نشبت في الآونة الأخيرة (انظر الشكل في الصفحة 5).

دعم التأهيل وإعادة الإندماج

عند تهجير الأسر بسبب نشوب نزاع مسلح، تعاني المجتمعات المنكوبة من قلة الموارد الطبيعية وندرة فرص كسب الرزق ومصادر الغذاء. لذا، تهدف برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى دعم نزع السلاح الطوعي وتسريح المقاتلين من الجماعات المسلحة. تعمل منظمة الأغذية والزراعة بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والمعنية ببناء وحفظ السلام لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والفلبين منذ عام 2005، وقد شاركت المنظمة بفعالية في إعادة تأهيل سبل العيش القائمة على الزراعة وصيد الأسماك في المناطق المتضررة من النزاعات والكوارث بجزيرة ميندناو.

ينتمي معظم المقاتلين من جبهة مورو الإسلامية للتحرير في الفلبين إلى الأسر التي تكسب رزقها من الزراعة وصيد الأسماك، ومن يريد منهم العودة إلى الحياة المسالمة لا يتمكن من ذلك لعدم إمكانية الوصول إلى الأرض ورأس المال اللازم لاستعادة سبل العيش.

كان تسهيل العودة إلى ممارسة الزراعة أو صيد الأسماك ضرورياً لنجاح إعادة دمج مقاتلي جبهة مورو الإسلامية للتحرير السابقين والأسر النازحة في المجتمع.

إلا أن استبدال الأصول الإنتاجية المفقودة لم يكن كافياً، بل كان هناك أيضا حاجة إلى الانتقال من زراعة الكفاف إلى سبل عيش أكثر استدامة.

النيجر

عودة النساء إلى منازلهن
حاملات الدقيق والفول الذي وفرته لهم
منظمة الأغذية والزراعة
©FAO/Sanogo

تساعد الأغذية والزراعة على إدارة المخاطر التي تخلفها النزاعات

خلال الفترة الانتقالية، دعمت تدخلات منظمة الأغذية والزراعة صغار المزارعين والصيادين المهمشين، بمن فيهم النساء ومقاتلي جبهة مورو الإسلامية للتحرير الذين تم الاستغناء عنهم، حيث أنهم يشكلون الجزء الأكبر القوى العاملة، وذلك من خلال تعزيز قدرتهم على دفع سبل العيش وتقديم فكرة واضحة عن كيفية عمل الأسواق وتسهيل الوصول إلى نظم الإنتاج المحسنة وتمكين المزارع من التكيف مع تغيير المناخ والتعافي من آثاره.

السيطرة على الأمراض تساهم في حفظ السلام

في عام 2011، صدر إعلاناً رسمياً يؤكد خلو العالم من الطاعون البقري، وهو مرض يقتل الماشية. ساهم القضاء على هذا الطاعون في تحسين الأحوال في المجتمعات التي تعتمد على الماشية في غذائها، كما ساهمت تلك الحملة في تحقيق السلام والأمن. ◄

أمثلة على أعمال المنظمة

تُخلف النزاعات آثاراً كبيرة على صحة الحيوانات، وتجعل من الصعب الحصول على الحليب واللحوم و منتجات الدم وامتلاك الماشية. وتؤثر هذه الآثار تأثيراً مباشراً على الأمن الغذائي والتغذية، في حين قد يؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى حلقات مفرغة من الإغارة العنيفة على الماشية تمتد لعقود. وقد ساهم اتباع نهج يراعي آثار النزاعات على الصحة الحيوانية في المقام الأول في القضاء على الطاعون البقري، حيث اختفت آخر بقايا المرض في المجتمعات التي شهدت حلقات من الإغارة العنيفة على الماشية. وفي شرق أفريقيا، أجرى العاملين في مجال الصحة الحيوانية المجتمعية مفاوضات حول إبرام ميثاق سلام بين الجماعات الرعوية المتنافسة، سواء من أجل الوصول إلى القطعان المعرضة للخطر ولكونه شرطا مسبق للتحصين من الطاعون البقري.

يسلط ما سبق الضوء على العلاقة الإيجابية بين دعم الأغذية والزراعة وإدارة مخاطر النزاعات، والتي تأتي في مصلحة الأمن الغذائي والسلام. فعبر منطقة الساحل وغيرها، توفر حملات التطعيم التي ترعاها المنظمة قناة هامة لبناء الثقة الاجتماعية وإقامة حوار بين المجتمعات.

تخفيف حدة النزاعات الرعوية ومنعها

كانت المجتمعات الرعوية العابرة للحدود في كينيا وأوغندا نقطة ساخنة للنزاعات بين القبائل لسنوات عديدة. وترتبط هذه النزاعات في المقام الأول بالإغارة على الماشية بين قبيلة بوكوت في كينيا وكاراموجونغ في أوغندا. وقد تفاقمت هذه النزاعات بسبب الجفاف الذي ضرب المنطقة لسنوات متتالية.

وتقوم المنظمة بتعزيز قدرة المجتمعات الرعوية الأكثر عرضة للجفاف من خلال إنشاء مدارس تدريب الرعاة كوسيلة تساعد على تقليل ومنع النزاعات بين المجتمعات المحلية، بل وتعزيز بيئة التعلم حيث يتبادل أفراد المجتمع المعلومات وأفضل الممارسات، ويتعرفون على الطرق الشعبية للتعامل مع مخاطر الجفاف والتحديات ذات الصلة.

وللمساهمة في مساعي بناء السلام على نطاق أوسع، أجرت المنظمة زيارات ناجحة لتبادل الخبرات الناجحة بين مدارس تدريب الرعاة في المجتمعات الموجودة على جميع جوانب الحدود للمساعدة في تخفيف الإغارات المتكررة على الماشية.

على الرغم من خوف معظم أعضاء مدارس تدريب الرعاة من لقاء أعدائهم الدائمين، إلا أن تبادل الزيارات بين المدارس قد حقق نجاحاً كبيراً. فمن خلال الأغاني والعروض والرقصات، ناقشت المجموعات العديد من القضايا، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، إدارة الثروة الحيوانية وتربية الماشية وتسوية النزاعات.

لم تسفر هذه الزيارات عن تخفيف أثر المواقف السلبية بين المجتمعات فقط، بل أثبتت أيضاً أن التعلم والتجريب على قضايا المجتمع يعد عاملا حاسماً في بناء قدرة المجتمعات على تحمل النزاعات والكوارث الطبيعية ذات الصلة.

الاستثمار في سبل المعيشة في الريف يدعم ويعزز السلام

انعدام الأمن الغذائي والتهجير في المنطقة – فبراير/ شباط 2016

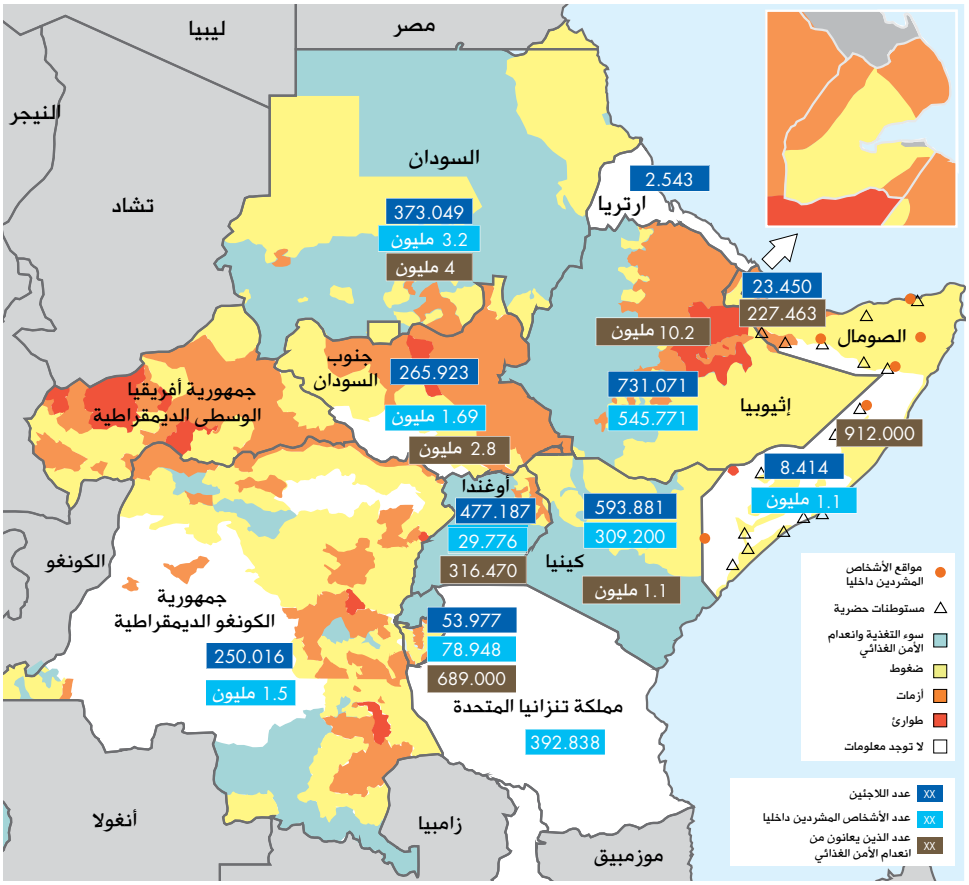

الوضع الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية

لقد زاد عدد السكان الذين يعانون حالياً من انعدام الأمن الغذائي بنحو 11 في المائة، حيث ارتفع عددهم من 18.2 مليون نسمة في نهاية 2015 إلى 20.4 مليون نسمة في فبراير / شباط 2016. لقد عقب الأمن الغذائي في حالات الطوارئ التي شهدتها المنطقة الوسطى/الشرقية بإثيوبيا أسوأ ظاهرة جفاف شهدتها المنطقة على الإطلاق طيلة 50 سنة. يتوقع مركز التنبؤ بالمناخ وتطبيقاته والجهات العالمية الشريكة في المناخ أن ظاهرة النينو الحالية ستظل قوية وأن حدتها سوف تقل في منصف عام 2016 قبل أن تصبح محايدة. وعلى الرغم من ذلك، تشير التوقعات إلى أن أثرها على البشر سيستمر حتى نهاية 2016.

تعزيز تسوية النزاعات ذات الصلة بالأراضي المستدامة

التفاوض بشأنها هي عملية بناء ثقة يتم تيسيرها من خلال نهج الحوار الذي يجمع على مائدة المفاوضات أصحاب المصلحة المختلفين، وغالباً ما يكونوا متعارضين، لمناقشة الأمور المتعلقة بحيازة الأراضي والحقوق العرفية للأراضي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والبحث عن حلول لكل منها.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، تمثل النزاعات على الأراضي نسبة 80 في المائة من إجمالي نسبة النزاعات في الجزء الشرقي من البلاد.

وقد ساعد المشروع المشترك الذي أقيم بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستخدام نهج التنمية الإقليمية التشاركية التي تم التفاوض بشأنها في الحد من الخلافات على الأراضي. وتشارك الأطراف المتنازعة الرئيسية، ومنها على سبيل المثال، إدارة الأراضي والسلطات العرفية والمزارعين والجهات الفاعلة بالقطاع الخاص والجماعات المسلحة، في التحليل الإقليمي التشاركي للمساعدة في تحديد الأسباب الكامنة وراء المشكلات المحيطة بالوصول للموارد الطبيعية. يتم التركيز على التاريخ والتصورات ومصالح الأطراف المختلفة، ومن هنا يتم التفاوض بشأن الوصول إلى اتفاق اجتماعي إقليمي. وينبغي أن ينص هذا الاتفاق على سلسلة محددة من المهام والحقوق والمسئوليات ذات الصلة بالوصول للأراضي واستخدامها وإدارتها. تقوم المؤسسات العرفية والرسمية بمراقبة التنفيذ، مما أدى إلى تضاءل النزاعات على الأراضي المتعلقة بعودة اللاجئين والأشخاص المهجرين داخلياً.

أمثلة على أعمال المنظمة

يمثل ذلك بداية لعملية تجني ثماراً واضحة للسلام ذات شرعية تمتد جذورها في حوار شامل بين الأطراف المعنية. وتساعد التدخلات التقنية الإضافية، مثل دور الحضانة المجتمعة، على بناء القدرات المحلية وتعزيز التماسك الاجتماعي الناشئ.

تعزيز القدرة على التحمل والصمود وسط النزاعات

لقد خلف النزاع الممتد الذي نشب منذ عام 2003 في دارفور بالسودان خسائر فادحة في الأرواح البشرية والأصول وعرقل سبل العيش وأسفر عن حالة شديدة من انعدام الأمن الغذائي في بعض المناطق. إلى جانب ذلك، تم تهجير ما يقرب من 60 في المائة من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم 8-7 مليون نسمة. كانت خيارات سبل العيش المتاحة أمام الأشخاص المهجرين داخلياً والمجتمعات التي تستضيفهم محدودة للغاية، وغالباً ما كانت تعتمد على استراتيجيات المواكبة غير المستدامة مثل قطع الأشجار والشجيرات بطريقة خاطئة لإنتاج حطب الوقود والفحم النباتي. وقد ألقى ذلك بمزيد من الأعباء على النظام البيئي الهش بدارفور، وهو ما يسفر بدوره عن نشوب نزاعات حول الموارد الطبيعية.
الحطب هو مصدر الطاقة الرئيسي بالنسبة للغالبية العظمى من سكان إقليم دارفور. إلا أن توافر هذا المورد الطبيعي وإمكانية الوصول إليه محدود للغاية، وبالفعل يؤثر استغلاله بصورة مفرطة على أجزاء كثيرة من الإقليم. كما زادت مخاطر النزاع بين الجماعات على موارد الغابات والأشجار النادرة. وهذا ما دفع بالنساء إلى الذهاب بعيداً، إلى نحو 13 كيلومتراً، ثلاث مرات في الأسبوع لجمع الحطب اللازم لطهي الطعام، وبالتالي يصبحن عرضة للعنف البدني والجنسي. كما يؤدي ذلك إلى تقليل وقت رعاية أطفالهن وغيرها من الأعمال المنزلية. تعمل المواقد المقتصدة في استهلاك الوقود على تقليل استهلاك الوقود اللازم لعمل كل وجبة، وخفض انبعاث الدخان من الحرائق التقليدية. تتوافر المواد المستخدمة لصنع تلك المواقد محلياً، مما يجعلها فعالة من حيث التكلفة. وقد أصبح إنتاج هذه المواقد وبيعها محلياً من الأنشطة المدرة للدخل للنساء.

ويؤكد استخدام المواقد المقتصدة في استهلاك الوقود مزاياها المتعددة في كافة القطاعات، بما في ذلك، دعم سبل العيش القادرة على التكيف والصمود وتحسين التغذية والصحة والمساهمة في الحفاظ على الغابات وحماية البيئة ومجابهة تغير المناخ عن طريق خفض انبعاثات الكربون.

من منظور الأمن البشري، يقلل هذا النهج مخاطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تتعرض له النساء عند جمع الحطب وهذا يساهم في الحد من النزاع على الموارد الطبيعية النادرة بين المجتمعات المضيفة والمهجرين والنازحين.

وتروج منظمة الأغذية والزراعة منذ التسعينات للمواقد الطينية المحسنة، وبالتالي أصبحت تُستخدم حالياً على نطاق واسع ويستمر التدريب على استخدامها من قبل الشركاء والمدربين المحليين بحيث توفر هذه المواقد حلا مستداما متعدد الأوجه في الأوضاع المتأثرة بالنزاعات والأزمات الممتدة.

يمكن جني ثمار السلام الحقيقية من الانتعاش الزراعي والأمن الغذائي

مذكرة تقنية

السلام والنزاع والأمن الغذائي

ما الذي نعرفه عن العلاقة بينهم؟

النتائج الرئيسية

كولومبيا

مزارعو ، قرية على بعد 140 كم من بوبايان، عاصمة مقاطعة كاوكا.
©FAO/Mattioli

حول النزاع والأمن الغذائي

- تؤثر معظم النزاعات في المقام الأول على المناطق الريفية وسكانها، وتتأكد صحة ذلك بصفة خاصة من النزاعات المدنية التي أصبحت في الوقت الحاضر أكثر شيوعاً من النزاعات المسلحة.

- للنزاع آثار سلبية قوية مؤكدة على الأمن الغذائي والتغذية. وهو السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، سواء الحادة والمزمنة.

- للنزاع آثار دائمة على التنمية البشرية نتيجة لزيادة سوء التغذية التي يتجه تأثيرها نحو الأطفال مُخلفةً إعاقات جسدية و/أو عقلية تستمر مدى الحياة.

- تختلف الآثار السببية للعلاقة بين الأمن الغذائي والنزاع باختلاف المناطق التي ينشب بها النزاع، ولكن هناك سمات مشتركة للنزاعات مثل توقف الإنتاج الغذائي والنظم الغذائية ونهب المحاصيل والماشية، وفقدان الأصول والدخل، ومن ثم التأثير على إمكانية الوصول للمواد الغذائية بشكل مباشر وغير مباشر.

هل يؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى نشوب نزاع؟

- يمكن أن يكون انعدام الأمن الغذائي مصدراً للنزاع، ولكن ليس بالضرورة أن يكون كذلك. وعندما يكون مصدراً للنزاع، فلا بد أن يكون مدعوماً بعامل أخر.

- تتضمن الآثار السببية للعلاقة بين الأمن الغذائي والنزاع، مصادرة الأصول (بما في ذلك الأراضي والماشية) وتهديدات الأمن الغذائي (بما في ذلك الزيادة المفاجئة في أسعار المواد الغذائية) إلى جانب صور أخرى من التظلمات والسخط.

حول ثمار السلام والأمن الغذائي

- لابد من بذل مساعي بناء السلام من أجل بناء القدرة على التحمل والصمود بهدف الوصول إلى الأمن الغذائي والتغذية.

- لا نعرف الكثير عن كيفية وإلى أي حد يمكن أن يساهم تحسين الأمن الغذائي في منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه. وبناءً على الظروف الخاصة بالسياق، تتجه المساعدات الغذائية والحماية الاجتماعية، فضلا عن مساعدة المجتمعات في إكمال عمليات الحصاد، إلى المساهمة بشكل كبير في بناء السلام.

توضح البيانات التي تجمعها منظمة الأغذية والزراعة أن متوسط نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية في البلدان التي تمر بأزمات ممتدة تزيد بنحو ثلاث أضعاف عن البلدان النامية الأخرى (الشكل رقم **1**). تنتج الأزمات الممتدة عادةً عن مجموعة متعددة من العوامل، من بينها النزاعات. لا تسجل جميع البلدان التي تمر بأزمات ممتدة معدلات مرتفعة لنقص التغذية،

متوسط نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية في البلدان التي تمر بأزمات ممتدة تزيد بنحو ثلاث أضعاف عن البلدان الأخرى (نسبة نقص التغذية خلال الفترة من 2012 – 2014)

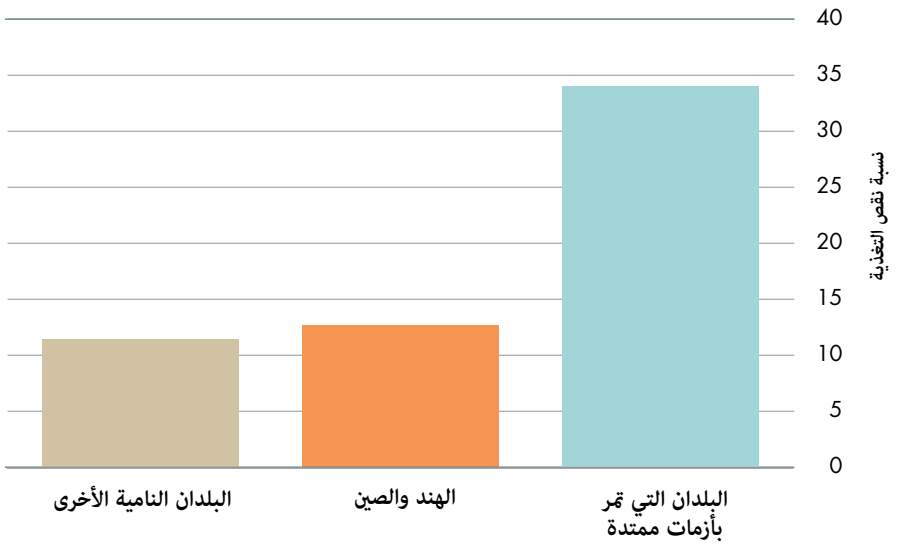

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

لقد تم استكشاف عدة جوانب للعلاقة بين الغذاء والجوع والسلام والنزاع وتوثيقها بصورة جيداً. أولا، للنزاعات تأثير سلبي قوي على الجوع والأمن الغذائي، وهذه النتيجة لا يختلف عليها اثنين. ثانياً، هناك أدلة على أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقص فرص الحصول على الغذاء ساهما في عدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية.

تتسم هذه العلاقة بالدقة وينبغي النظر إليها بمزيد من الاهتمام. ثالثاً، هناك دلائل تشير إلى إمكانية مساهمة الأمن الغذائي وتحسين سبل العيش في الريف في التخفيف من حدة النزاعات ومنعها وتحقيق السلام المستدام. ومع ذلك، إلا أن طبيعة وقوة هذه العلاقة جاري اكتشافها.

تقدم هذه المذكرة موجزاً عن التقارير والدراسات الرئيسية وبعض الأدلة على العلاقة بين الجوع والنزاع والسلام. ما يتضح من تلك التقارير والدراسات أن المزيد من استكشاف العلاقات بين الأمن الغذائي والسلام والنزاع من شأنه أن يعزز أساس تصميم التدخلات الفعالة.

أثر النزاعات على الأمن الغذائي

تخلف النزاعات تكاليف هائلة ومتعددة الجوانب، مثل المعاناة الإنسانية المباشرة والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية الكارثية التي يمكن أن تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي إلى حدٍ كبير. تؤثر معظم النزاعات في المقام الأول على المناطق الريفية وسكانها، ويزداد تأثيرها على الإنتاج الزراعي وسبل العيش في الأرياف. ويتأكد صحة ذلك بصفة خاصة من النزاعات المدنية التي أصبحت في الآونة الأخيرة أكثر شيوعاً من النزاعات المسلحة [1] .

قد تؤدي النزاعات إلى تقليل كميات الطعام المتوافرة وعرقلة حصول البشر على الطعام وفرض قيود على وصول الأسر إلى مرافق إعداد الطعام والرعاية الصحية وإثارة الشكوك حول إمكانية تلبية الاحتياجات المستقبلية من الطعام والأغذية (SIMMONS، 2013). ترتفع معدلات الفقر بنحو 20 نقطة مئوية في البلدان التي مرت بدوامات عنف متكررة على مدى العقود الثلاثة الماضية. كل عام من اندلاع العنف في دولة ما يؤدي إلى التأخر في تخفيض الفقر بحوالي نقطة مئوية واحدة (البنك الدولي، 2011).
البلدان التي تعاني من أعلى مستويات نقص التغذية هي التي تنخرط في النزاعات العنيفة، أو التي خرجت لتوها من هذه النزاعات. من أهم السمات التي تتصف بها الدول الهشة، التعرض للنزاعات واحتمال إصابتها بالجوع الشديد الذي يرتفع باطراد مع ارتفاع درجة الهشاشة (الشكل رقم 2). تحتل جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ثالث أسوأ مرتبة في العالم، حيث عانت كلتاهما من النزاعات العنيفة وعدم الاستقرار السياسي في السنوات الأخيرة. على العكس من ذلك، في أنغولا وإثيوبيا ورواندا، تراجعت معدلات الجوع بشكل كبير بعد نهاية الحروب الأهلية في التسعينات والعشرية الأولى من القرن الحالي. لكن في 2010، كانت إثيوبيا لا تزال تمر بأزمة ممتدة، ولكنها تمكنت من تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في خفض نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية، وذلك بفضل الالتزام السياسي المستدام وجهود استهداف التدخلات الرامية إلى تحسين إنتاج الغذاء والتغذية (منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، 2015). ربما أصبح هذا الالتزام ممكناً بعد أن هدأت النزاعات وساعدت على استمرار ظروف أكثر سلمية.

على الرغم من اختلاف الآثار السببية بين مناطق النزاع، إلا أن هناك آثاراً مشتركة، ومنها على سبيل المثال، عرقلة الإنتاج الغذائي بسبب الدمار المادي ونهب المحاصيل والماشية واحتياطي المواد الغذائية، بالإضافة إلى منع الزراعة وتعطيل أنظمة نقل المواد الغذائية وتدمير أصول المزارع ورأس المال، مما يدفع الشباب إلى القتال وبالتالي إبعادهم عن عملهم في المزارع، والقضاء على سبل العيش وكسب الرزق. كما تتسبب النزاعات في إحداث صعوبات للحكومات والجهات الإنسانية، مما يحول دون وصولها إلى المحتاجين.

1 مركز السلام النظامي 2012.
http://www.systemicpeace.org/.
النزاعات المدنية هي النزاعات التي تنشب بين بلد ما وإحدى جهات المعارضة التي تهدف إلى السيطرة على الحكم والإطاحة بالحكومة المركزية أو بهدف تغيير سياسات الحكومة.
2 إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، 2011. العبء العالمي للعنف المسلح 2011: لقاءات قاتلة. إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية: جنيف.
3 http://www.fao.org/somalia/news/de- tail-events/en/c/247642/.

ترتفع أعباء الجوع بسرعة كلما ارتفعت درجة هشاشة البلدان وضعفها (جميع البلدان –2006 2014)

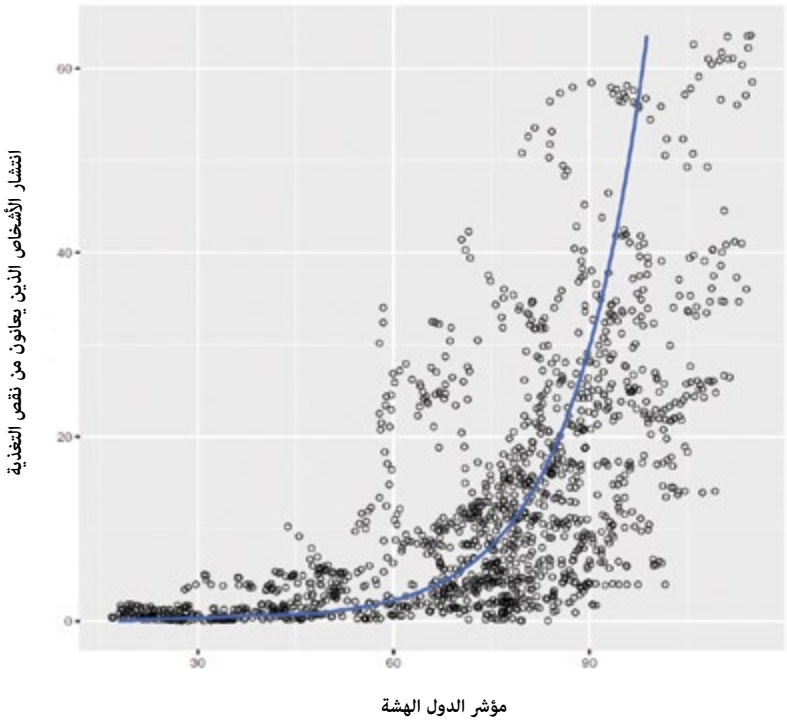

ملاحظة: يستند مؤشر الدول الهشة إلى اثني عشر مؤشراً من مؤشرات ضعف الدول: أربعة مؤشرات اجتماعية ومؤشرين اقتصاديين وستة مؤشرات سياسية. كلما ارتفع المؤشر كلما زادت مخاطر العنف والنزاع. والحد الأدنى بين حالات "الاستقرار" و"الهشاشة" هو 70، أي عند النقطة الموجودة في الرسم البياني حيث يزيد احتمال ارتفاع معدل انتشار نقص التغذية أضعافاً مضاعفة. تشير كل نقطة في الرسم البياني لتقديرات البلدان عن كل سنة خلال الفترة من 2006 إلى 2014.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (البيانات الخاصة بانتشار الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية) وصندوق السلام (مؤشر الدول الهشة).

ينعكس التأثير الدائم للنزاعات من خلال تأثيرها على التغذية، وخصوصاً نقص التغذية خلال مرحلة الطفولة المبكرة والتي تؤدي إلى معاناة المتضررين من إعاقات جسدية و/أو عقلية تستمر مدى الحياة.

أعداد الوفيات الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي والجوع بسبب النزاعات يمكن أن تتجاوز بكثير أعداد الوفيات الناجمة مباشرةً عن العنف. خلال الفترة ما بين 2004 و2009، لقى ما يقرب من 55 ألف شخص مصرعهم كل سنة كنتيجة مباشرة للنزاعات أو الأعمال الإرهابية.[2]

من ناحية أخرى، تسببت المجاعة الناجمة عن الجفاف والنزاع في وفاة أكثر من 250 ألف شخص في الصومال وحدها بين عامي 2010 و2012.[3]

من الإنجازات غير المعلنة خلال الخمسين سنة الماضية، نهاية عصر "المجاعات الكارثية"، التي كانت تقتل أكثر من مليون شخص، فضلا عن الانخفاض الملحوظ في "المجاعات الكبيرة" التي كانت تقتل 100 ألف شخص أو أكثر (DE WAAL، 2015).

تُشير الافتراضات إلى أن السبب في ذلك يرجع إلى التأثيرات المتداخلة لبعض العوامل مثل نهاية الحرب الباردة، واعتماد المعايير الدولية لحقوق الإنسان وظهور العولمة. لا نستنتج من ذلك أن المجاعات قد انتهت، بل أنها اليوم تحدث نتيجة للنزاعات العنيفة، وتتفاقم من جراء الكوارث الطبيعية، وتكون في كثير من الأحيان مجاعات داخلية (KEEN، 2008).

ومع ذلك، لا يزال الجوع الحاد والمزمن يمثل مشكلة عالمية، ويمكن أن يعاني بلد ما من الجوع الشديد دون نشوب نزاعاً به. فعلى سبيل المثال، تواجه بعض من دول جنوب آسيا والبلدان الأفريقية معدلات جوع خطيرة أو مثيرة للقلق على الرغم من تاريخها الحديث المستقر والسلمي نسبياً.

هل يمكن أن يؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى نشوب نزاع؟

كما هو واضح من الدراسات والتقارير، تعتبر النزاعات العنيفة المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، الحادة منها والمزمنة. ومع ذلك، كانت أسباب النزاع المسلح، ولا تزال، موضع نقاش مطول ومثير للجدل. وبعد تجميع نتائج هذه التقارير والدراسات (البنك الدولي، 2011) نستنتج أنه لا يوجد تفسير سببي بسيط لنشوب النزاعات. وتأتي النزاعات في صور كثيرة، ولها أسباب معقدة، أسباب غير متسقة، تتم تسويتها من خلال مجموعة من العوامل.

يلجأ الناس إلى العنف بسبب مجموعة كبيرة من التهديدات التي يواجهها أمنهم البشري، مثل تهديد الأمن الغذائي أو مصادرة ممتلكاتهم، وهو سبب لا يقل أهمية عن السبب الأول. ويضاف إلى ذلك فقدان الأصول وغيرها من تهديدات سبل المعيشة، إلى جانب التهميش الاقتصادي و/أو السياسي. ليس من السهل تقييم دقة إسهام الجوع وانعدام الأمن الغذائي في نشوب النزاعات (المؤشر العالمي للجوع، 2015)، إلا أن بعض الأسباب، مثل مصادرة الممتلكات وانعدام فرص الوصول إلى الموارد، ترتبط ارتباطاً مباشراً بتقلص فرص الوصول إلى الغذاء.

كان لثورات الربيع العربي، التي أطاحت بأنظمة الحكم في تونس ومصر وليبيا، دافع واحد، وهو أسعار المواد الغذائية. بدأت الاحتجاجات في تونس، التي كانت بمثابة شرارة الربيع العربي التي انتشرت كالنار في الهشيم، كمظاهرات ضد ارتفاع أسعار الخبز. ورغم أن الغضب الشعبي بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية لم يكن السبب الوحيد لتلك الثورات، إلا أنه كان من أهم الأسباب.

خلصت دراسة حديثة هدفت إلى اكتشاف ما إذا كانت أسعار المواد الغذائية تسبب اضطرابات اجتماعية (BELLEMARE، 2015) أم لا، إلى أن الإجابة "نعم" مشروطة. ودفعت هذه الدراسة بأنه على الرغم من أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يبدو سبباً وراء أعمال شغب بسبب الغذاء، إلا أن تقلب أسعار المواد الغذائية ليس له علاقة بالاضطرابات الاجتماعية.

في حين أن انعدام الأمن الغذائي قد يؤدي إلى إشعال النزاعات أو استمرارها، تؤكد الدراسات أن هذا ليس السبب الوحيد. فارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل مفاجئ وغير متوقع، أو خفض أو رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية وغاز الطهي يمكن أن يكون سبباً للاضطرابات المدنية والسياسية.

بكلمات أخرى، يمكن أن تصبح هذه الاضطرابات القناة التي يتم من خلالها التعبير عن التظلمات الأكبر مثل الفقر والبطالة (خاصة بين الشباب) وانخفاض الدخول والرواتب غير المدفوعة، والتهميش السياسي والحصول على الخدمات الأساسية (BRINKMAN و HENDRIX، 2011). والنتيجة الطبيعية هي اعتبار تدابير تحقيق استقرار أسعار المواد الغذائية وشبكات الأمان من الأدوات المهمة لمنع النزاعات العنيفة.

قد تظهر في الدول الهشة حلقة مفرغة من عدم الاستقرار ينجم عنها انعدام الأمن الغذائي الذي يؤدي إلى جولات متكررة من النزاعات المسلحة.

عند فشل الحوكمة الوطنية، كما حدث في الصومال، يمكن أن تؤدي النزاعات إلى حالة واسعة النطاق من انعدام الأمن الغذائي أو المجاعة. ولكن يمكن أن تتجه هذه العلاقة في اتجاه أخر. يعمل أكثر من 60 في المائة من سكان الصومال في الرعي ويعتمدون على تربية الماشية كمصدر لكسب العيش.

سوريا
بائع الفسدق
©FAO/Messori

وكثيرا ماً تؤدي موجات الجفاف المتكررة الشديدة إلى انهيار أسعار الماشية، وبالتالي تندرج ضمن الظروف التي يمكن أن تسبب انعدام الأمن الغذائي. ويقلل انهيار أسعار الماشية من محفزات الإنخراط في أنشطة تربية الحيوانات "العادية". لذلك، تقلل موجات الجفاف من تكلفة فرصة الانخراط في النزاعات العنيفة التي من المتوقع أن تحقق دخلا أعلى، وهذا ما يجعل المخاطر جديرة بخوضها (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2014). بهذه الطريقة، يمكن أن يؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى دخول المزيد من الأشخاص في نزاع وتستمر الحلقة المفرغة. وللحد من خطر النزاعات المدنية في هذا السياق، لا بد من زيادة تكاليف مشاركة الرعاة وشبه الرعاة في النزاعات من خلال تعزيز النمو في قطاع الثروة الحيوانية وتوفير فرص بديلة لكسب العيش وإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي (MAYSTADT و ECKER، 2014).

ومن المحفزات الآخرى المحتملة لنشوب نزاعات بين المجموعات، التنافس على السيطرة على الموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه اللازمة لإنتاج الغذاء. ومع ذلك، لا تزال العلاقة السببية بين الموارد الطبيعية والحوكمة الضعيفة والنزاع وسوء التنمية غير واضحة، وتشير إلى الحاجة لإجراء تحليل متعمق في العناصر والظروف الخاصة ذات الصلة.

أخيراً وليس أخراً، هناك أدلة متزايدة على وجود علاقة سببية بين الظواهر الجوية بالغة الشدة وحدوث النزاعات المدنية. وقد ثبتت صحة ذلك في حالات الجفاف والنزاعات العنيفة المحلية في الصومال، وقدرت إحدى الدراسات أن زيادة الانحراف المعياري بمعدل واحد في طول وشدة الجفاف يزيد من احتمالات نشوب نزاع بنسبة 62 في المائة (MAYSTADT و ECKER، 2014).
توصلت الدراسة ذاتها إلى أن الجفاف يؤثر على النزاع حيث أنه يؤدي إلى تغير في أسعار الماشية، وتشير إلى أن صدمات تغير أسعار المواشي بسبب الجفاف هي المحرك الرئيسي للنزاعات المحلية، وينعكس هذا الأمر بالسلب على السياسات والاستثمارات الخاصة بالتخفيف من آثار الجفاف وبناء القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ ومنع نشوب النزاعات.

على الرغم مما سبق، سلط كل من BRINKMANو HENDRIX (2011) الضوء على أدلة متناقضة بشأن العلاقة السببية. ففي بعض الحالات، يبدو أن الظروف الجوية التي تقلل من الإنتاجية الزراعية، أي الجفاف والفيضانات وارتفاع درجات الحرارة، تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، فضلا عن كونها أحد أسباب نشوب النزاعات المدنية. يرى الشباب أن القتال خياراً أكثر جاذبية من العمل في المزارع الذي لا يُدر إلا القليل، أو ربما تعرب الأسر الفقيرة عن تظلمها من الإجراءات الحكومية التي لا تتناسب مع الفقر والجوع الذي يعيشون فيه. في حالات أخرى، توفر الظروف الجوية الزراعية المواتية وارتفاع معدلات الإنتاجية الزراعية حوافز وفرص إشعال النزاعات والانخراط فيها بسبب المظالم الأخرى (SIMMONS، 2013). وفي مثل هذه الحالات، يعمل تحسين الظروف الزراعية على زيادة توافر الأصول القيمة التي تشجع على نهبها (الحبوب، والمواشي، وما إلى ذلك).

الأمن الغذائي وثمار السلام

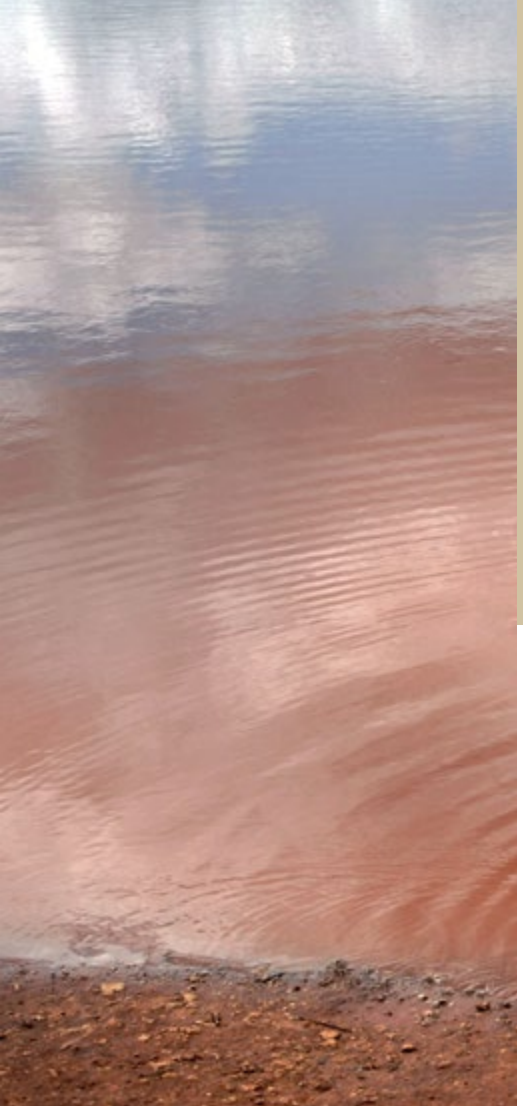

يذهب البعض إلى أن تنفيذ التدخلات التي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي في الوقت المناسب وبالشكل السليم يعمل على بناء القدرة على مجابهة النزاعات والصمود أمامها حيث تساعد تلك التدخلات البلدان والشعوب على التأقلم مع النزاعات والتعافي من آثارها، فضلا عن أنها تساهم في منع نشوب تلك النزاعات وتدعم التنمية الإقتصادية على نطاق أوسع (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2014). وعلى النقيض، اتضح أن بناء القدرة على مجابهة النزاعات من خلال جهود بناء السلام يلعب دوراً مهماً في دعم نتائج الأمن الغذائي في المناطق التي يتكرر فيها حدوث الأزمات (KURTZ و MCMAHON، 2015).

ومع هذا، لا نعرف سوى القليل عن دور الأمن الغذائي في منع النزاعات أو تخفيف حدتها، وربما في دعم عمليات بناء السلام. واستناداً إلى بعض نتائج التقارير والدراسات المتفرقة، فإن بعض الآليات المحتملة التي يمكن من خلالها أن يؤثر الأمن الغذائي على نتائج النزاع (أو السلام) هي آليات مفترضة. أولا، قد تساعد التدخلات الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي في إضعاف بعض، وليس كل، الدوافع المتعلقة بالرعاية الإجتماعية التي قد تدفع الأفراد إلى الانضمام إلى الجماعات المقاتلة أو دعم الجماعات المسلحة. ثانياً، قد تساعد زيادة استقرار أسعار الغذاء وانتعاش الزراعة المحلية والأسواق الغذائية الأشخاص المعرضين للخطر والأسر المعيشية في التغلب على الموروثات السلبية للنزاعات المسلحة وذلك من خلال تشجيع الأشخاص المتضررين منها في تجاوز زراعة الكفاف والعودة مرة أخرى إلى أسواق تبادل السلع. كما أنها قد تعمل على الحد من اللجوء إلى الأنشطة غير المشروعة. وتعتمد هذه الآثار اعتماداً كبيراً على طريقة تشكيل المؤسسات المحلية أثناء فترات الحرب التي تؤثر (سواء بشكل سلبي أو إيجابي) على أرواح السكان القاطنين في تلك المناطق وعلى سبل معيشتهم. هناك حاجة إلى بذل المزيد من العمل حتى يتسنى لنا فهم هذه المسارات بصورة أفضل والحصول على المزيد من الأدلة المنهجية.

على الرغم من ذلك، تعد الزراعة هي النشاط الذي يوفر سبل العيش لغالبية الأسر المعيشية في البلدان المتأثرة بالنزاعات، وتنطوي جهود إحياء قطاع الزراعة وتعزيز النمو الإقتصادي وزيادة الأمن الغذائي على آثار إيجابية في عملية استدامة السلام. في أعقاب الصدمات الاجتماعية، وتحدياً في ظل الأوضاع الهشة، لا بد من إعادة إشراك صغار المزارعين، من الرجال والنساء، في الأنشطة الإنتاجية.

يمكن أن تقدم المساعدات الغذائية ثمار سلام ذات قيمة، إلى جانب مساهمتها في استعادة الثقة في الحكومات وإعادة بناء رأس المال الاجتماعي (BRINKMAN و HENDRIX، 2011). تشير النتائج المستخلصة من مراجعة دراسات الحالة والأدبيات (FRANKENBERGER، 2012) إلى أن المساعدات المعيشية التي تعتمد على الأغذية من شأنها مواجهة الأسباب الكامنة وراء النزاعات بشكل مباشر في المجتمعات المتضررة من تلك النزاعات.

كينيا

امرأة تجمع مياه الشرب من حفرة مياه.
©FAO/Vitale

ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق خلق بنية تحتية إنتاجية وتوفير الحماية الاجتماعية وتحسين القدرات التقنية للحكومات والنظراء المحليين الآخرين. إلا أنه من الواضح وجود تحديات هائلة لتوفير المساعدة الغذائية استراتيجياً وبصورة فعالة في أوقات النزاع وما بعدها.

بوجه عام، تتوافر بعض التدخلات المتعلقة بالأمن الغذائي وبعض الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومات وأصحاب المصلحة للتخفيف من حدة النزاعات المتكررة ومن الآثار المرتبطة بالأمن الغذائي. كما أوضحنا من قبل، من بين التدخلات الوقائية التي يمكن أن تقطع الصلة بين انعدام الأمن الغذائي والنزاعات، بعض الآليات التي من شأنها حماية المستهلكين والمنتجين من صدمات زيادة أسعار المواد الغذائية، ومن أمثلة هذه الآليات، إجراءات تثبيت أسعار المواد الغذائية وشبكات الأمان.

وهناك وجهة نظر مختلفة تستند إلى النُهج الاجتماعية الأنثروبولوجية، وهي أنه بالإضافة إلى إعادة تشغيل المحرك الاقتصادي لدفع الانتعاش، توفر الزراعة حياة جديدة إلى المنازل والمجتمعات الممزقة، وتحفز سكانها على الاتحاد والتعاون مع بعضهم البعض عندما يؤدي النزاع إلى تدمير الشبكات الاجتماعية. وقد أثبتت الأبحاث المحدودة أنه من الممكن تقييم الآثار النفسية والاجتماعية عن طريق مقياس الشعور بالترابط، على سبيل المثال. اتضح من تطبيق هذا النهج على برنامج منظمة الأغذية والزراعة في شمال القوقاز إسهامات متعددة لأنواع مختلفة من برامج الزراعة في عملية الإنعاش، بما في ذلك التجديد الاجتماعي (AKHILGOVA، وآخرون. 2013).

دور المرأة في الزراعة وبناء السلام

حياة جديدة إلى المنازل والمجتمعات الممزقة، وتحفز سكانها على الاتحاد والتعاون مع بعضهم البعض عندما يؤدي النزاع إلى تدمير الشبكات الاجتماعية. وقد أثبتت الأبحاث المحدودة أنه من الممكن تقييم الآثار النفسية والاجتماعية عن طريق مقياس الشعور بالترابط، على سبيل المثال. اتضح من تطبيق هذا النهج على برنامج منظمة الأغذية والزراعة في شمال القوقاز إسهامات متعددة لأنواع مختلفة من برامج الزراعة في عملية الإنعاش، بما في ذلك التجديد الاجتماعي (AKHILGOVA، وآخرون. 2013). يرتبط دور المرأة ومكانتها بكيفية تأثير النزاعات يرتبط دور المرأة ومكانتها بكيفية تأثير النزاعات على الأمن الغذائي وكيفية دعم بناء السلام من خلال الأمن الغذائي. في المناطق الريفية والزراعية، تقع مسئولية الأمن الغذائي والتغذية داخل الأسر المعيشية على المرأة في الأساس.

كما تمثل المرأة في العديد من البلدان النامية النسبة الأكبر في عمالة القطاع الزراعي، رغم أنهن عادةً ما يجدن صعوبة أكثر من الرجال في العمل في الزراعة لكسب قوت عيشهم كمزارعات أو عاملات، ويرجع سبب ذلك لعدم حصولهن غالباً على نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال مثل الحق في ملكية الأراضي وإدارتها وشراء المدخلات والحصول على القروض وحق تلقي التعليم (كمثال على ذلك، انظر تقرير منظمة الأغذية والزراعة لعام 2011؛ LASTARRIA و 2005، CORNHEIL). خلال فترات الحروب الأهلية والنزاعات المدنية، تزداد صرامة القيود المفروضة على المرأة نظراً لغياب معظم الرجال بسبب الانخراط في تلك الحروب أو الفرار بحثاً عن بديل لكسب سبل العيش.

توضح التجارب والأدلة أن المرأة تقوم بإنفاق دخلها على الأرجح على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم. ومن ثم، يعتبر بقاء المرأة على قيد الحياة أثناء الحروب والنزاعات أمراً لا غنى عنه، فضلا عن مساهمتها في الإنتعاش في مرحلة ما بعد النزاع (تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2012). واستناداً إلى ما سبق، يمكن أن يساهم استهداف المرأة كأول مستفيد من المساعدات الغذائية والحماية الإجتماعية، فضلا عن مساعدتها ومساعدة مجتمعها على استكمال عمليات الحصاد، مساهمة كبيرة في تحسين قدرة الأسر المعيشة على على مجابهة النزاعات وعلى بناء السلام. لا بد من تعزيز التمكين الإقتصادي للمرأة وتعزيز حقها في الوصول للموارد واستخدامها، وينبغي إشراكها في عملية صنع القرارات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية. ويؤدي سد الفجوة بين الأنواع الاجتماعية في القطاع الزراعي إلى تحقيق مكاسب بالغة للقطاع والمساعدة على بناء السلام والمجتمعات المسالمة التي لا يهمش فيها أحد.

يعتبر قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (لعام 2000) بمثابة أهم إطار يتناول التأثير الهائل الذي تخلفه النزاعات على النساء، بل ويتناول أيضاً الدور المحوري الذي ينبغي أن تلعبه المرأة في إدارة وتسوية النزاعات وحفظ السلام المستدام. يهدف هذا القرار إلى تعزيز قدرات المرأة لتقوم بدور فعال في عمليات الإغاثة والإنعاش، سواء في حالات النزاع أو ما بعد النزاع. وقد أبرزت القرارات اللاحقة دور المرأة كجهة فاعلة رئيسية في الانتعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والشرعية السياسية. ومن الجدير بالذكر أن قرار مجلس الأمن رقم 2122 (لعام 2013) يسلم "... أن تمكين المرأة اقتصادياً يسهم بقدر كبير في استقرار المجتمعات الخارجة من نزاع مسلح".

من المُرجح أن تنفق المرأة دخلها على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم

قائمة المراجع

Akhilgova, J., Almedom, A., Tiberi, L., Toirov, F., Parker, J. 2013. *"Hope is the Engine of Life"; "Hope Dies with the Person": Analysis of Meaning Making in FAO-Supported North Caucasus Communities Using the "Sense and Sensibilities of Coherence" (SSOC) Methodology.* Journal of Loss and Trauma. Volume 18, Issue 2.

Blattman, C., and Miguel, E. 2010. *Civil War.* Journal of Economic Literature, 48 (1): 3-57.

Brinkman, H.-J., and Hendrix, C.S. 2011. *Food Insecurity and Violent Conflict: Causes, Consequences, and Addressing the Challenges.* ورقة بحثية منتظمة الصدور رقم ٢٤. روما: برنامج الأغذية العالمي.

Collier, P. 1999. *On the Economic Consequences of Civil War.* Oxford Economic Papers 51 (1): 168–83.

Collier, P. and Hoeffler, A. 1998. *On the Economic Causes of Civil War.* Oxford Economic Papers 50 (4): 563-95.

De Soysa, I. 2002. *Paradise is a Bazaar? Greed, Creed and Governance in Civil War, 1989-99.* Journal of Peace Research 39 (4): 395-416.

De Waal, A. 2015. *Armed Conflict and the Challenge of Hunger: Is an End in Sight? in 2015 Global Hunger Index: Armed Conflict and the Challenge of Hunger.* Bonn, Washington, DC, and Dublin: Welthungerhilfe, International Food Policy Research Institute (IFPRI), and Concern Worldwide.

Frankenberger, T. R. 2012. *Can Food Assistance Promoting Food Security and Livelihood Programs Contribute to Peace and Stability in Specific Countries?* Paper for High-level Expert Forum on Food Insecurity in Protracted Crises, منظمة الأغذية والزراعة، روما، 14-13 سبتمبر عام 2012.

K. von Grebmer, J. Bernstein, A. de Waal, N. Prasai, S. Yin, and Y. Yohannes. 2015. *2015 Global Hunger Index: Armed Conflict and the Challenge of Hunger.* Bonn, Washington, DC, and Dublin: Welthungerhilfe, IFPRI, and Concern Worldwide.

إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية. 2011. العبء العالمي للعنف المسلح 2011: لقاءات قاتلة.

منظمة الأغذية والزراعة. 2000. حالة الأغذية والزراعة: دروس من الخمسين سنة الماضية. منظمة الأغذية والزراعة: روما.

منظمة الأغذية والزراعة. 2011. حالة الأغذية والزراعة *2010-2011*: دور المرأة في النشاط الزراعي: سد الفجوة بين الأنواع الاجتماعية من أجل التنمية. منظمة الأغذية والزراعة: روما.

منظمة الأغذية والزراعة. 2016. أثر النزاعات على قطاع الثروة الحيوانية في جنوب السودان. مسودة غير منشورة.

منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. 2010. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: معالجة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة. منظمة الأغذية والزراعة: روما.منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. 2015. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: تحقيق أهداف العالمية للجوع لعام 2015: تقييم التقدم المحرز المتفاوت. منظمة الأغذية والزراعة: روما.

تقرير المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية. ٢٠١٤. *How to Build Resilience to Conflict: The Role of Food Security.* المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية: واشنطن العاصمة.

Justino, P. 2012. *War and Poverty*, in Garfinkel, M., and Skaperdas S. (Eds.). *Handbook of the Economics of Peace and Conflict.* مطبعة جامعة أكسفورد، الفصل ٢٧.

Justino, P. 2015. *Food Security, Peacebuilding and Gender Equality: Conceptual Framework and Future Directions.* تقرير غير منشور بتكليف من منظمة الأغذية والزراعة لمعهد دراسات التنمية.

Keen, D. 2008. *Complex Emergencies.* London: Polity.

Kurtz, J., and McMahon, K. 2015. *Pathways from Peace to Resilience: Evidence from the Greater Horn of Africa on the Links between Conflict Management and Resilience to Food Security Shocks.* Washington, DC: Mercy Corps.

Lastarria-Cornheil, S. 2005. *Gender and Property Rights within Post-conflict Situations.* United States Agency for International Development (USAID), Bureau for Policy and Program Coordination. USAID: واشنطن العاصمة.

Maystadt, J-F., Ecker, O. 2014. *Extreme Weather and Civil War: Does Drought Fuel Conflict in Somalia through Livestock Price Shocks?* American Journal of Agricultural Economics 96 (4): 1157-82.

Simmons, Emmy. 2013. *Harvesting Peace: Food Security, Conflict, and Cooperation.* Environmental Change & Security Program Report Vol. 14, Issue 3. Woodrow Wilson International Center for Scholars: واشنطن العاصمة.

Swaminathan, M.S. 1994. *Uncommon Opportunities: An Agenda for Peace and Equitable DevelopmENT.* تقرير اللجنة الدولية المعنية بالسلام والغذاء: لندن.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. 2012. المرجع المعني بالمرأة والسلام والأمن، الفصل الخامس "النساء تعملن من أجل الإنتعاش: تأثير عمل المرأة على رعاية الأسرة والمجتمع بعد النزاعات.

البنك الدولي، 2011. تقرير حول التنمية في العالم 2011: النزاع والأمن والتنمية. واشنطن، العاصمة: البنك الدولي.

برنامج الأغذية العالمي. 2013. دور برنامج الأغذية العالمي في بناء السلام في إعدادات الانتقالية. WFP/EB.2/2013/4-ARev.1. برنامج الأغذية العالمي:

المـــــوارد

حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم

منظمة الأغذية والزراعة، 2010

http://www.fao.org/3/a-i1683a.pdf

يوضح تقرير منظمة الأغذية والزراعة الرئيسي حول تناول مشكلة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة، أن كل حالة تتطلب اهتماماً خاصاً نظراً لتلاشي قدرات الاستجابة المحلية.

الأزمات الممتدة ليست سلسلة من الصدمات غير المتكررة، ويمكن أن تؤدي إلى عرقلة التنمية طويل الأجل. فالأزمات بمثابة تهديدات دائمة لحياة البشر وسبل العيش. يعمل بناء أنشطة المساعدة طويلة الأجل بالاعتماد على المؤسسات المحلية القائمة أو التي تم إحيائها على خلق الأمل في تحقيق الاستدامة وتحسين الأمن الغذائي على المدى البعيد. من شأن الحماية الاجتماعية والوجبات المدرسية وأنشطة الغذاء مقابل العمل أو المال أن تُحدث فرقاً حيوياً على المدى الطويل.

كيف تتعامل مع الأشخاص في مرحلة ما بعد النزوح – إعادة الإدماج في المجتمع

ورقة عمل منظمة الأغذية والزراعة، 2014

http://www.fao.org/3/a-mj732e.pdf

في حالات النزاع، يمكن أن تؤدي التسويات السلمية واتفاقات وقف إطلاق النار غالباً إلى إنهاء النزاعات العنيفة، ولكن يمكن أن تحدث انتكاسة نظراً لعدم وجود سلام للحفاظ عليه في بعض الأحيان. يمكن دعم السلام المستدام من خلال اتباع النهج الصحيح لتناول قضايا الأراضي. وفي حين تُطرح الكثير من التساؤلات على الوكالات الإنسانية حول قضايا الأراضي، ترى الحكومات الوطنية في كثير من الأحيان أن الأراضي هي قضايا حساسة للغاية لا تقع ضمن نطاق اختصاصها. يقدم نهج القدرة الترحيبية طريقاً للمضي قدماً. وقد نشأ هذا النهج من تدخل منظمة الأغذية والزراعة في أنغولا عام 1999، حيث كان الملايين من الأشخاص المشردين داخلياً في أمس الحاجة لضمان الوصول إلى الأراضي التي تتطلب التفاوض مع أصحاب الحقوق المحليين، وقد أثرت الدروس المستفادة في البوسنة والهرسك وإثيوبيا وموزمبيق والصومال والسودان هذ النهج.

إنسانية واحدة، مسئولية مشتركة

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني 2016.

http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Secretary-General's%20Report%20for%20WHS%202016%20(Advance%20Unedited%20Draft).pdf

يترابط تزايد أعداد الأشخاص الذين يمرون بأزمات والزيادة الهائلة في متطلبات التمويل وحقيقة أنه قد تم إنشاء منظمات المعونة الإنسانية لتقديم المساعدات العاجلة الهادفة لإنقاذ الحياة معاً لتقديم الخدمات إلى الأشخاص الذين قد لا يتمكنون مطلقاً من العودة إلى أوطانهم وفي البلاد التي قد يكون الطريق فيها نحو السلام طويلا وشاقاً، وهذا يدعو إلى التغيير العاجل: تغييراً يصل إلى أولئك المهمشين، تغييراً من شأنه تعزيز الاعتماد على الذات، والسماح للأشخاص بالعمل كوكلاء رئيسيين لمصيرهم. هذا إلى جانب تغيير طريقة التعاون بين الحكومات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المعونة في الأزمات.

هام للغاية ولا يجب أن يفشل

تم تناول نقص تمويل المساعدات

http://www.un.org/news/WEB-1521765-E-OCHA-Report-on-Humanitarian-Financing.pdf

الإنسانية في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية للأمين العام للأمم المتحدة الصادر عام 2015.

ينفق العالم اليوم ما يقرب من 25 مليار دولار لتقديم مساعدات لإنقاذ حياة 125 مليون شخص دمرتهم الحروب والكوارث الطبيعية، وهذا العدد يفوق العدد المسجل منذ 15 سنة مضت بنحو 12 ضعفاً، ولكن هذه المبالغ الوافرة لا تكفي.

يقر هذا التقرير الذي يقوم بإعداده مجموعة من الخبراء بأن تناول الأسباب الجذرية للاحتياجات الإنسانية هو أفضل وسيلة للحد من هذه الأسباب، ويدفع التقرير بأنه طالما أن التنمية هي العامل الرئيسي لبناء القدرة على التحمل والصمود، فينبغي توجيه تمويلها إلى حيث هي مطلوبة بالفعل، أي في حالات الضعف والهشاشة. وينبغي كذلك الاستفادة من التمويل المخصص لبناء السلام وتسوية النزاعات على المستوى العالمي نحو الاستثمار المنهجي في بناء القدرة على التحمل والصمود. كما يوصي التقرير باتباع طرق محددة لتوسيع قاعدة موارد المساعدات الإنسانية.

تغير المناخ والأمن الغذائي

المخاطر والاستجابات

منظمة الأغذية والزراعة، 2016

http://www.fao.org/3/a-i5188e.pdf

تقدم هذه الورقة نظرة عامة على آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية، وتوضح طرق الحد من الآثار السلبية من خلال التكيف والقدرة على التحمل والمجابهة. كما تؤكد على طريقة تأثير تغير المناخ بالفعل على الأمن الغذائي والتغذية لأكثر الأشخاص عرضة للخطر، وتشير إلى أن الاستجابات المحتملة تتجاوز الهندسة الزراعية الفنية وتشمل الحماية الاجتماعية وتعزيز التعاون الدولي.

منظمة الأغذية والزراعة وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر

منظمة الأغذية والزراعة، 2015

http://www.fao.org/3/a-i4997a.pdf

يقدم هذا الكتيب نظرة عامة على وضع منظمة الأغذية والزراعة الذي يمكنها من دعم البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوضيح العلاقة بين هذه الأهداف وأنشطة المنظمة.

إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة

لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2015

http://www.fao.org/3/a-bc852a.pdf

يتطلب القضاء على الجوع ونقص التغذية في حالات الأزمات الممتدة اهتماماً خاصاً حيث تختلف الاستجابات في هذه الحالات عن الاستجابة للأزمات قصيرة الأجل أو سياقات التنمية في غير أوقات الأزمات. وهذا ما تؤكده هذه الوثيقة التي اعتمدتها لجنة الأمن الغذائي الحكومية الدولية الشاملة. تختلف الأزمات الممتدة من أزمة إلى أخرى، ولكنها تتشارك جميعاً في أهم المظاهر، مثل انقطاع سبل العيش والنظم الغذائية، بالإضافة إلى التهجير وانعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية.

يمكن الحصول على جميع منشورات منظمة الأغذية والزراعة من الموقع التالي:
www.fao.org/publications

تقوية الروابط بين التغذية والقدرة على التحمل والصمود في مجال الأغذية والزراعة

منظمة الأغذية والزراعة، 2014

http://www.fao.org/3/a-i3777e.pdf

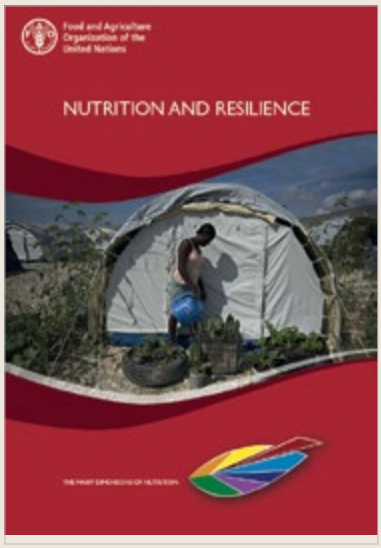

توضح ورقة المناقشة تلك كيف يمثل الاهتمام المتزايد بالقدرة على الصمود والتحمل فرصة للقيام بوضع برامج تغذية تتسم بمزيد من الفعالية، وتمثل كذلك حاجة ماسة وقت الأزمات الإنسانية الناتجة عن النزاعات والكوارث الطبيعية. وتركز هذه الورقة على أهمية تصميم برامج الطوارئ لضمان تلبية جميع احتياجات الأشخاص المعرضين للأخطار الفسيولوجية، ولا سيما الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة.

التنمية الإقليمية التشاركية التي تم التفاوض بشأنها

ورقة عمل منظمة الأغذية والزراعة، 2009

http://www.fao.org/3/a-ak545e.pdf

عملية التنمية الإقليمية التشاركية التي تم التفاوض بشأنها والتي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة هي نتاج سنوات من الخبرة وقد تم اختبارها بنجاح في القارات الخمسة. إنها عملية تيسيرية تسعى جاهدةً لتحقيق التنمية في المناطق الريفية عن طريق التفاوض والمشاركة والحوار في أعقاب النزاعات، وتأخذ هذه العملية في الاعتبار الجوانب الاجتماعية السياسية التي لها نفس أهمية العناصر التقنية والاقتصادية وذلك سعياً وراء القضاء على الفقر والجوع. يركز هذا النهج التصاعدي على إدارة الأراضي وحيازتها، وتلعب منظمة الأغذية والزراعة في هذا النهج دور الحكم النزيه في المفاوضات التي تهدف إلى تغطية الفئات السكانية الضعيفة والمهمشة، وبناء المصداقية بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الترابط الاجتماعي، حتى في أمور فرعية تتعلق بالعملية نفسها.

تأثير الكوارث على الزراعة والأمن الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة، 2015

http://www.fao.org/3/a-i5128e.pdf

تسببت الكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم خلال الفترة من 2003 حتى 2013 في خسائر اقتصادية بقيمة 1.5 تريليون دولار، مع تزايد احتمالات تكرارها وشدتها. في هذه الدراسة، توضح منظمة الأغذية والزراعة أن ما يقرب من ربع الخسائر التي خلفتها تلك الكوارث في البلدان النامية قد لحقت بقطاع الزراعة الذي يعتبر المصدر الرئيسي لكسب الرزق والأمن الغذائي في هذه البلدان، فضلا عن كونها محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي. يجب أن تعمل الحكومات على تصميم معايير خاصة بالمحاصيل والماشية والقطاعات الفرعية مثل مصائد الأسماك والأحراج.

أفكـــار ختامية

يوضح تحليل العلاقة المعقدة بين "السلام والاستقرار" وتحقيق الأهداف الإنمائية (HONG، 2015) أن السلام والاستقرار من العوامل التي تساعد على تحقيق التنمية، وهما نتيجة لها أيضاً.

يعد الحد من النزاعات المسلحة والفقر المدقع والتصدي لعواقبهما بمثابة الأداة الأساسية للقضاء على الجوع. يساعد تعزيز التنمية الإقتصادية واتباع المزيد من المساواة والإنصاف داخل البلدان وفيما بينها بالتزامن مع تدعيم الحوكمة الرشيدة، على معالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى نشوب النزاعات (المؤشر العالمي للجوع،2015). قد تكون السياسات والإستراتيجيات التي تحد من ضغوط التنمية وتعمل على تخفيف مخاطر النزاعات في الوقت ذاته، ذات أثر فعّال في استعادة الاستقرار والسلام وخلق حلقة طيبة بين السلام والتنمية المستدامة. مع تحسن جمع البيانات المجمعة حول الدخول الزراعية وغير الزراعية وتحليلها، يمكن أن تتنبأ نماذج النزاعات بشكل أفضل بمدى ارتباط انعدام الأمن الغذائي بفقد المحاصيل وتدني جودتها أو كيفية تأثير انخفاض الإنتاج بشكل مستمر على دوافع الأسر الريفية للانخراط في النزاعات. لا بد من إجراء تحليلات على المستوى الأصغر ودراسات الحالة لفهم هذه العلاقات على نحو أفضل.

التسميات المستخدمة في هذه المادة الإعلامية وطريقة عرضها لا تعني التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو رأي أي من السلطات التابعة لها، أو ترسيم حدودها أو تخومها. كذلك لا تعني الإشارة إلى شركات بعينها أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مسجلة أم لا، أن المنظمة توصي بها أو تؤيدها على حساب منتجات أخرى لم يتم ذكرها وذات طبيعة مشابهة.

منظمة الأغذية والزراعة، 2016

تشجع منظمة الأغذية والزراعة استخدام واعادة انتاج ونشر المواد الواردة في هذه المادة الإعلامية. وما لم يشار إلى غير ذلك، لا يجوز نسخ المواد أو تنزيلها وطباعتها لأغراض إعداد دراسة أو بحث خاص أو لأغراض التدريس، أو لاستخدامها في المنتجات أو الخدمات غير التجارية، شريطة أن يتم اعتمادها من قبل المنظمة باعتبارها صاحب المصدر والمؤلف، وليس هناك ما يشير ضمناً إلى تأييد المنظمة لوجهات نظر المستخدمين أو المنتجات أو الخدمات بأي شكل من الأشكال. يجب توجيه جميع طلبات الترجمة وحقوق الاقتباس وحقوق إعادة البيع وغيرها من الحقوق المتعلقة بالاستخدام التجاري إلى العنوان التالي:
copyright@fao.org.

المنتجات الإعلامية الخاصة بالمنظمة متاحة على الموقع الإليكتروني للمنظمة (www.fao.org/publications). ويمكن شراؤها عبر publications-sales@fao.

تمت الطباعة على ورق صديق للبيئة

السلام والأمن الغذائي

الاستثمار في القدرة لتوفير سبل عيش ريفية مستدامة وسط النزاعات

تعتبر النزاعات من أهم العوامل التي لها وقع على الأمن الغذائي، ولطالما أعربت منظمة الأغذية والزراعة عن قلقها بهذا الشأن كما بيّنت كيف يمكن للجوع أن يكون أحد مسببات عدم الاستقرار. لكننا نعلم في الوقت ذاته أن العمل من أجل تعزيز الأمن الغذائي قد يساعد في منع الأزمات والتخفيف من حدتها وتسريع عملية التعافي بعد انتهائها.

هذا المنشور يفسر العلاقة بين الأمن والنزاعات والأمن الغذائي. ويستعرض الخبرة الميدانية للمنظمة التي تأكد أن الاستثمار في الأمن الغذائي يساعد في القضاء على الجوع وبناء السلام.

ويقوّي السلام والأمن الغذائي بعضهما البعض، فقد اتضح لنا ان الجوع يغيب حيثما عمّ الاستقرار مثلما حدث في أنغولا ونيكارغوا بعد النزاع، او في رواندا بعد الإبادة الجماعية وخلال المرحلة التي تبعت الإعلان عن استقلال تيمور الشرقية. وعلى حد سواء، يقترن العنف بالجوع في حلقة مفرغة حيث يغذي كل منها الآخر. **وتعتبر النزاعات محركا رئيسيا للأزمات الطويلة المدى حيث يكون انتشار سوء التغذية ثلاثة مرات أعلى مما هو عليه في الباقي البلدان النامية.**

وتلعب منظمة الأغذية والزراعة دورا محويا، من حيث كونها في الطليعة أو من حيث تسخير الموارد الدولية والوطنية، عندما تأثر النزاعات في الأمن الغذائي، والمثال على ذلك الدول الذي لعبته أثناء النزاع في الصومال في عام 2011، وفي سوريا حيث تعمل المنظمة مع شركائها لتقوية الأمن الغذائي وتعزيز قدرة الأشخاص الذي بقوا على أرضهم وأغلبهم من النساء والأطفال. كما تعمل المنظمة مع مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام من أجل إعادة إدماج المقاتلين السابقين في كل من جمهورية الكونغو الديموقراطية، مالي وفلبين.

وتؤثر أغلب النزاعات، بشكل عام، على المناطق الريفية حيث يتم انتاج الغذاء. **ويشغل قطاع الزراعة ثلثي القوة العاملة ويشكل الثلث من إجمالي الناتج الإجمالي المحلي للدول التي تعيش في أزمات طويلة الأمد.** وكنتيجة لذلك، يمكن لدعم الزراعة والذي يتم من خلال توفير الحماية الاجتماعية للشرائح الأكثر ضعفا وبناء قدرتهم على الصمود ومواجهة المشاكل ذات الصلة بحيازة الأراضي والحصول على الموارد الطبيعة بالإضافة إلى خلق فرص الشغل للشباب، أن يساهم في بشكل فعّال في بناء السلام.

وتعمل المنظمة ضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي تقر الأمن كشرط حيويّ لتحقيق التنمية من خلال القضاء على الجوع والفقر وسوء التغذية لتحقيق مجتمعات آمنة لا يستثنى فيها أحد.

©FAO, 2016 I5591Ar/1/05.16